وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 08 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتجه للخسارة الأسبوعية الثانية على التوالي وسط مخاوف بشأن الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي
الرياض

اتجهت أسعار النفط أمس الجمعة لتسجل ثاني خسارة أسبوعية على التوالي مع استمرار الأسعار في الانخفاض بسبب مخاوف بشأن الطلب والتشكيك في إمكانية إبرام الولايات المتحدة وإيران لاتفاق نووي.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 35 سنتًا، أو 0.5٪، إلى 75.61 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 0304 بتوقيت جرينتش، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 35 سنتًا، أو 0.5٪، إلى 70.94 دولارًا.

وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع لدى شركة راكوتن للأوراق المالية: «من المتوقع أن تظل أسعار النفط في نطاق حوالي 3 دولارات فوق وأدنى 70 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط على المدى القريب».

وانخفض كلا الخامين القياسيين، برنت والامريكي بنحو دولار واحد يوم الخميس، منتعشين من خسائرهما السابقة التي تجاوزت 3 دولارات، بعد أن نفت الولايات المتحدة وإيران تقريرًا من موقع ميدل إيست آي، يفيد بأنهما قريبان من صفقة نووية. وعلى مدار الأسبوع، كان الخامين في طريقهما للخسائر بنحو 1٪ بعد خسارة نفس المبلغ في الأسبوع السابق.

لكن، ارتفعت أسعار النفط في وقت مبكر من الأسبوع بعد تعهد السعودية خلال عطلة نهاية الأسبوع بتخفيضات كبيرة للإنتاج، لكنها قلصت المكاسب بعد ارتفاع مخزونات الوقود الأمريكية وضعف بيانات الصادرات الصينية.

وقال يوشيدا إن عوامل مثل المخاوف من تقلص العرض وزيادة الطلب مع دخول الولايات المتحدة موسم القيادة الذي قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار تقابلها مخاوف من انتعاش بطيء في الطلب الصيني على الوقود.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في شركة أواندا للبيانات والتحليلات النفطية: «لم تحصل أسعار النفط الخام على أي مزايا من الصين لأن تعافيها الاقتصادي خيب الآمال». وأضاف مويا في حين أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد يتخطى رفع أسعار الفائدة في اجتماعه المقرر عقده في الفترة من 13 إلى 14 يونيو، فإن غياب إشارات مماثلة من البنوك المركزية الرئيسية الأخرى كان يؤثر على توقعات الطلب على النفط.

اتجه النفط إلى التراجع الأسبوعي الثاني مع عودة مخاوف الطلب إلى الواجهة، مما أدى إلى القضاء على المكاسب مدفوعة بتعهد المملكة العربية السعودية من جانب واحد بخفض الإنتاج. وانخفض غرب تكساس الوسيط إلى ما يقرب من 71

دولارًا للبرميل وانخفض بنحو 1٪ هذا الأسبوع. لكن التفاؤل بشأن تحرك الرياض لخفض الإنتاج بما لا يقل عن مليون برميل يوميًا تم استبداله سريعًا بتوقعات متدهورة للاستهلاك. وقالت شركة سيتي جروب إن التخفيضات لن تعوض ضعف أساسيات السوق.

وساعدت التقارير، بأن الولايات المتحدة وإيران قد أحرزتا تقدمًا في المحادثات النووية التي قد تؤدي إلى مزيد من الإمدادات من ايران، في انخفاض النفط الخام بنسبة 1.7٪ يوم الخميس. ومع ذلك، قال مسؤولون أمريكيون إن التقارير عن صفقة مؤقتة غير مؤكدة.

وانخفض سعر النفط الأمريكي القياسي بحوالي 15٪ من الذروة التي سجلها في منتصف أبريل وسط دلائل على أن تعافي الصين يتباطأ وأن الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى الاستمرار في رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم. كما كانت صادرات الخام الروسية أكثر مرونة مما كان متوقعا، مما زاد من المعروض.

مخاوف النمو العالمي

وقال فيفيك دهار، مدير أبحاث التعدين وسلع الطاقة في بنك الكومنولث الأسترالي: «من المرجح أن يعكس انخفاض أسعار النفط منذ اجتماع أوبك + مخاوف النمو العالمي ومخاوف الطلب على النفط». ومع ذلك، فإن التخفيضات السعودية «من المرجح أن تدفع أسواق النفط إلى توازن في وقت لاحق من هذا العام»، وفي الوقت نفسه، سجلت مخزونات النفط الخام في الصين أعلى مستوى لها في عامين في مايو حيث انخفض الطلب دون التوقعات وسط انتعاش اقتصادي مخيب للآمال. وشهد الاستهلاك في أكبر اقتصاد في آسيا ركودًا في نفس الوقت مع وجود مرافق معطلة لصيانة الربيع.

وبحسب التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الامريكية، بأنه وعلى عكس التوقعات، انخفضت مخزونات النفط الخام بشكل طفيف. وأدى ارتفاع استخدام المصافي إلى زيادة مخزون البنزين ونواتج التقطير. وكان هناك إصدار آخر بحجم 1.9 مليون برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي للولايات المتحدة كجزء من مبيعات 26 مليون برميل التي فرضها الكونغرس لهذا العام. وسيتم إطلاق 8.4 مليون برميل إضافية من الآن وحتى نهاية يونيو. ومن المتوقع أن تتراكم مخزونات البنزين ونواتج التقطير في الأسابيع المقبلة. وأفادت إدارة معلومات الطاقة عن سحب مفاجئ، وإن كان ضئيلًا، بمقدار 0.5 مليون برميل في مخزونات النفط الخام التجارية التي تبلغ الآن 459.2 مليونًا. كما أبلغت عن سحب من احتياطي البترول الاستراتيجي بمقدار 1.9 مليون إلى 353.6 مليون. وبذلك يصل إجمالي الإصدارات الحديثة إلى حوالي 17.6 مليون برميل، وكانت جميع الإصدارات الأخيرة من الخام الحلو.

وسجلت إدارة معلومات الطاقة زيادة في مخزونات البنزين بمقدار 2.7 مليون برميل لتصل إلى 218.8 مليون. في غضون ذلك، ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 5.1 مليون إلى حوالي 111.7 مليون.

فيما يصعب تقييم تأثير التغير في مخزونات النفط التجارية على سوق النفط من خلال النظر إلى المخططين فقط. بينما

يجب مقارنة المستويات الحالية بالمستويات التاريخية. وفقًا للمعايير التاريخية، تكون المخزونات عند مستويات أعلى من تلك التي سبقت عام 2015. والمخزونات الآن أعلى مما كانت عليه في السنوات الماضية.

وبحسب انفيستنق دوت كوم، واصلت أسعار النفط خسائرها في التعاملات الآسيوية يوم الجمعة وسط مخاوف مستمرة من أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي إلى تآكل الطلب هذا العام، مع قراءات كئيبة من الصين أدت إلى مزيد من التأثير على المعنويات.

وتقلص تضخم المستهلك الصيني في مايو عن الشهر السابق، بينما سجل التضخم في بوابة المصانع أدنى مستوى له في سبع سنوات مع تعافي الاقتصاد في البلاد خلال الربع الثاني.

وأدت القراءات، إلى جانب سلسلة من البصمات الاقتصادية الضعيفة من البلاد خلال الأسبوعين الماضيين، إلى تقويض الرهانات على أن الانتعاش في الصين سيدفع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام.

كما عوضت المخاوف من تباطؤ الطلب إلى حد كبير علامات تقلص العرض بعد خفض الإنتاج الجديد من قبل السعودية، ووضعت أسعار النفط الخام في مسارها للأسبوع الثاني على التوالي من الخسائر، وبينما استمرت واردات النفط الصينية في الارتفاع حتى مايو، أرجع المحللون الزيادة إلى حد كبير إلى مخزون المصافي المحلية، وأن الطلب على الوقود في أكبر مستورد للنفط في العالم لا يزال ضعيفًا.

وتوفر البيانات الأمريكية أيضًا رياحًا معاكسة للنفط الخام، حيث أدت المؤشرات الاقتصادية الضعيفة من أكبر مستهلك للنفط في العالم إلى إعاقة أسواق النفط الخام هذا الأسبوع. وأظهرت بيانات المخزون في الولايات المتحدة أن مخزونات البنزين ارتفعت بشكل غير متوقع في الأسبوع الماضي، مما أدى إلى تفادي التوقعات بأن الطلب على الوقود سيزداد مع اقتراب موسم الصيف المليء بالسفر.

واستمرت علامات التباطؤ الاقتصادي الأمريكي في الظهور، حيث أظهرت المؤشرات الأخيرة أن النشاط التجاري تباطأ خلال شهر مايو، في حين أظهر سوق العمل بعض علامات التباطؤ. وأدت القراءات الضعيفة إلى انخفاض الدولار، لكنها لم تقدم سوى القليل من الدعم للنفط الخام حيث كان التجار قلقين بشأن تدهور النمو في الولايات المتحدة.

أرامكو تحقق نتائج قوية للربع الثاني 2023.. إمدادات نفطية موثوقة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لرغم من انخفاض أسعار النفط الخام، وضعف هوامش أرباح أعمال التكرير والكيميائيات، إلا أن عملاقة الطاقة، وأكبر منتج ومصدر للنفط الخام في العالم، شركة أرامكو السعودية، حققت نتائج مالية قوية للربع الثاني 2023، إذ بلغ صافي الدخل 112.8 مليار ريال (30.1 مليار دولار)، مقارنة مع 181.64 مليار ريال (48.44 مليار دولار) للربع ذاته من عام 2022، ومقارنة مع 119.54 مليار ريال (31.88 مليار دولار) للربع الأول من عام 2023، فيما بلغ صافي دخل النصف الأول لعام 2023، مبلغ 232.35 مليار ريال (61.96 مليار دولار)، مقارنة مع 329.67 مليار ريال (87.91 مليار دولار) عن الفترة ذاتها من عام 2022.

وأعلنت شركة أرامكو السعودية عن توزيعات أرباح أساسية عن الربع الأول من عام 2023 قدرها 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار) دُفعت في الربع الثاني، بزيادة قدرها 4 % على أساس سنوي؛ وستُدفع توزيعات أرباح عن الربع الثاني من عام 2023 قدرها 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار) في الربع الثالث.

كما حققت الشركة مبيعات وإيرادات قوية للربع الثاني بلغت 402,56 مليار ريال، مقارنة مع 562,07 مليار ريال للربع الماثل من العام السابق، بنسبة تغير 28,38- %، ومقارنة مع 417,46 مليار ريال للربع السابق بنسبة تغير 3,57- %.

وقال م. أمين بن حسن الناصر، رئيس شركة أرامكو السعودية وكبير الإداريين التنفيذيين: «تعكس نتائجنا القوية مرونتنا وقدرتنا على التكيف خلال تقلبات السوق، كما نواصل إظهار قدرتنا على المدى البعيد لتلبية احتياجات العملاء في مختلف أنحاء العالم بمستويات عالية من الموثوقية. وبالنسبة لمساهمينا، فإننا نعتزم البدء في توزيع أول أرباح مرتبطة بالأداء في الربع الثالث.

وتعتزم الشركة توزيع أرباح مرتبطة بالأداء على فترة ستة أرباع تبدأ من الربع الثالث من عام 2023 حيث يبلغ أول توزيع نحو 37.0 مليار ريال (9.9 مليارات دولار) في الربع الثالث من عام 2023 وذلك بناءً على النتائج السنوية الكاملة لعام 2022 ونتائج النصف الأول من عام 2023.

وكشف الناصر عن مضي تطوير أعمال التنقيب والإنتاج عن النفط الخام والغاز قدمًا ويشمل زيادة إنتاج النفط الخام في حقول المرجان، والبري، والدمام، والظلوف، كجزء من إجراءات زيادة الطاقة الإنتاجية على نطاق واسع، وتتقدم إستراتيجية النمو في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق مع ترسية عقود الهندسة والمشتريات والبناء في مجمع أميرال

للبتروكيميائيات بقيمة 41.3 مليار ريال (11.0 مليار دولار). وإرسال شحنات معتمدة من الأمونيا منخفضة الكربون إلى الأسواق الرئيسة لدعم تطوير خيارات نزع الكربون.

وقال الناصر «تظل نظرتنا على المدى المتوسط إلى البعيد دون تغيير، ومع الانتعاش المتوقع للاقتصاد العالمي على نطاق واسع، إلى جانب النشاط المتزايد في قطاع الطيران، فإن استمرار الاستثمارات في مشاريع الطاقة ستكون ضرورية لحماية أمن الطاقة».

وتواصل شركة أرامكو السعودية العمل في أكبر برنامج إنفاقٍ رأسمالي في تاريخها، بهدف زيادة قدرتها على إنتاج النفط الخام والغاز وتوسيع أعمالها في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق من خلال مشاريع البتروكيميائيات، مثل توسعة مصفاة ساتورب مع شركة توتال إنيرجيز، وذلك مما يُعد ضروريًا لتلبية الطلب في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أرامكو السعودية متفائلة بشأن إمكانات التقنيات الجديدة لتقليل الانبعاثات من أعمالها التشغيلية، كما إن شحنات الأمونيا الزرقاء الأخيرة إلى آسيا تسلط الضوء على اهتمام السوق المتزايد بإمكانات حلول الطاقة البديلة منخفضة الكربون.

وبلغت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل 126.1 مليار ريال (33.6 مليار دولار) في الربع الثاني، و274.7 مليار ريال (73.3 مليار دولار) للنصف الأول، فيما بلغت التدفقات النقدية الحرة: 86.81 مليار ريال (23.2 مليار دولار) للربع الثاني، و202.7 مليار ريال (54.1 مليار دولار) للنصف الأول. وحققت الشركة انخفاضا في نسبة المديونية 1 إلى 10.5- % مع استمرار تعزيز المركز المالي.

وفي أبرز أحداث الربع الثاني، شهدت أسعار النفط الخام العالمية انخفاضا في الربع الثاني من عام 2023 حيث أسهمت ضغوط التضخم في استمرار حالة من الغموض الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك، حققت أرامكو السعودية أرباحا قوية وتدفقات نقدية حرة من خلال تكاليف الإنتاج المنخفضة في قطاع التنقيب والإنتاج في الشركة والتكامل الإستراتيجي مع قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، مما يؤكد قدرتها على مواجهة تقلبات أسعار النفط الخام.

وتواصل الشركة التركيز على تحقيق عوائد للمساهمين من خلال الموازنة بين معدلات النمو والأرباح. وإشارة إلى إعلان الشركة في الربع الأول بخصوص عزمها اعتماد آلية لتوزيع أرباح مرتبطة بالأداء، ونظر لأداء مجموعة أرامكو السعودية، تنوي الشركة حساب أول أرباح مرتبطة بالأداء بناء على النتائج السنوية الكاملة لعامي 2022 و2023 مجتمعة.

ومن المتوقع ان تحسب هذه الأرباح المرتبطة بالأداء على أساس 70 % من التدفقات النقدية الحرة لمجموعة أرامكو السعودية لكامل عامي 2022 و2023 مجتمعة، وذلك بعد خصم توزيعات الأرباح الأساسية وأي مبالغ أخرى بما فيها الاستثمارات الخارجية. وتعتزم الشركة توزيع هذه الأرباح على فترة ستة أرباع، تبدأ من الربع الثالث لعام 2023.

وقد وافق مجلس إدارة أرامكو السعودية على أول توزيع لهذه الأرباح المرتبطة بالأداء، حيث بلغت 37,0 مليار ريال.

وتم حساب هذه الأرباح المرتبطة بالأداء بناء على النتائج السنوية الكاملة لعام 2022 ونتائج النصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2023.

ومن المتوقع أن يتم تعديل التوزيعات اللاحقة لتعكس النتائج المتبقية من عام 2023. وسيتم الإعلان عن تفاصيل أي أرباح مستقبلية مرتبطة بالأداء في حينها، بما يشمل مبالغ التوزيع وتاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع، وذلك وفقا لتقدير المجلس المطلق بعد الأخذ بعين الاعتبار المركز المالي للشركة وقدرتها على تمويل التزاماتها بما يشمل خطط النمو الرأسمالي، وعملاً بسياسة الشركة لتوزيع الأرباح.

وفيما يتعلق بالنتائج السنوية الكاملة لعام 2024 وما يليه، تعتزم الشركة استهداف توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء بنسبة تتراوح بين 50 % إلى 70 % من التدفقات النقدية الحرة السنوية لمجموعة أرامكو السعودية، وذلك بعد خصم توزيعات الأرباح الأساسية وأي مبالغ أخرى بما فيها الاستثمارات الخارجية، وتحديد تلك الأرباح المرتبطة بالأداء وإعلانها مع النتائج المالية السنوية لكل عام، وتوزيعها خلال الفترات الربعية الأربع التي تليها.

وترى أرامكو السعودية أن الطلب على النفط والغاز والكيميائيات سيبقى قوياً على المدى المتوسط إلى البعيد، وخلال الربع الثاني، بلغت النفقات الرأسمالية 39.2 مليار ريال (10.5 مليار دولار)، ويعكس ذلك هدف أرامكو السعودية في اغتنام فرص النمو الفريدة وتعزيز القيمة من محفظتها المتكاملة، وتسعى أرامكو السعودية إستراتيجياً نحو تقليص نسبة المديونية في قائمة مركزها المالي للمحافظة على تصنيف ائتماني بدرجة استثمارية عالية وتحسين تكاليف التمويل. وفي مايو، سددت الشركة دفعة مقدمة نهائية من المقابل المالي المؤجل المتعلق بصفقة الاستحواذ على سابك بقيمة 16.7 مليار ريال (4.5 مليار دولار) مما أدى إلى خفض المبالغ الأصلية للسندات لأمر مستحقة الدفع والبالغة 18.7 مليار ريال (5.0 مليار دولار). وبذلك يكون المقابل المالي المؤجل المتعلق بصفقة الاستحواذ على سابك قد سدد بالكامل. كما نتج عن هذه الدفعة المقدمة النهائية والدفعة المقدمة الجزئية في مارس 2023 توفير بلغ 10.5 مليار ريال (2,8 مليار دولار).

وفيما يتعلق بتوزيع أسهم مجانية للمساهمين، الذي أقرته الجمعية العامة غير العادية في 8 مايو 2023، فقد أنهت الشركة رسملة قيمتها 15.0 مليار ريال (4.0 مليار دولار) من الأرباح المبقاة. وأدى ذلك في المقابل إلى زيادة رأس مال أرامكو السعودية بواقع 15.0 مليار ريال (4.0 مليار دولار) ليبلغ 90.0 مليار ريال (24,0 مليار دولار).

تقدم التنقيب والإنتاج

وفي أبرز منجزات قطاع التنقيب والإنتاج، برهنت الشركة على مرونتها التشغيلية وخططها التنفيذية المنضبطة في الربع الثاني حيث تقدمت الجهود المبذولة لتنمية القدرة الإنتاجية للنفط الخام والغاز. وبلغ إجمالي الإنتاج من المواد الهيدروكربونية 13.5 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم خلال الربع الثاني.

وكجزء من مشاريع زيادة إنتاج النفط الخام لتحقيق الزيادة المقررة في الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة لتبلغ 13.0 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027، استمرت أعمال الهندسة والإنشاء والشراء خلال هذا الربع لمشاريع عديدة

منها مشروعاً لزيادة إنتاج النفط الخام في حقلي المرجان والبري، إذ من المتوقع أن يضيف مشروع حقل المرجان 300 ألف برميل في اليوم، ومشروع حقل البري 250 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2025.

إضافة لمشروع تطوير حقل الدمام، ويتوقع أن يضيف إنتاجه 25 ألف برميل في اليوم من النفط الخام بحلول عام 2024، و50 ألف برميل في اليوم من النفط الخام بحلول عام 2027. ومشروع زيادة إنتاج النفط الخام في الظلوف، والذي من المتوقع أن يسهم في توفير مرفق مركزي لمعالجة كمية إجمالية تبلغ 600 ألف برميل في اليوم من النفط الخام من حقل الظلوف بحلول عام 2026.

زيادة إنتاج الغاز

وتعتزم أرامكو السعودية زيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز لتلبية الطلب المحلي المتنامي، حيث واصلت الشركة خلال الربع إحراز تقدم في عديد المشاريع لدعم هذا الهدف، منها استمرت أعمال التصميم والإنشاء في معمل الغاز في الجافورة في إطار مشروع حقل الغاز غير التقليدي في الجافورة. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال الإنتاج في الحقل في عام 2025، مما سيسهم في زيادة الشحنات من الغاز الطبيعي تدريجياً لتحقق معدل مستدام مقداره 2.0 مليار تدريجي قدم مكعبة قياسية في اليوم بحلول عام 2030.
واستمرت أعمال الإنشاء والشراء في معمل الغاز في رأس تناقيب في إطار برنامج تطوير حقل المرجان. ومن المقرر بدء تشغيل المعمل بحلول عام 2025، ويتوقع أن يزيد المعمل طاقة المعالجة بواقع 2.6 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من حقول المرجان والسفانية والظلوف، وحقق مشروع تخزين الغاز بمكمن الحوية عنيزة هدفه الأقصى في حقن 1.5 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم، ويعد هذا أول مشروع في المملكة لتخزين الغاز الطبيعي في باطن الأرض، وسيوفر المشروع ما يصل إلى 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي لإعادة ضخه في شبكة الغاز الرئيسة في المملكة بحلول عام 2024.

واستمرت أعمال مرحلة التشغيل في مشروعي ضغط الغاز في حقلي حرض والحوية، ومن المتوقع أن يصلا إلى كامل طاقتيهما الإنتاجية في عام 2023، واستمرت أعمال مرحلة التشغيل في مشروع توسعة معمل الغاز في الحوية، وهو جزء من برنامج زيادة الغاز في حرض، ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل الفعلي في 2023.

التزامات خفض صادرات النفط تعزز معنويات السوق .. توقعات المتداولين أكثر إيجابية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

سجلت أسعار النفط الخام أعلى مستوياتها منذ منتصف أبريل بعد تعهدات بخفض الإمدادات لشهر آخر يهدف إلى استمرار موازنة الأسواق العالمية ودعم الأسعار.

وحققت الأسعار مكاسب أسبوعية سادسة على التوالي وتلقت دعما في بداية الأسبوع بسبب عودة المخاطر الجيوسياسية، حيث هاجمت القوات الأوكرانية ناقلتي نفط روسيتين في البحر الأسود خلال عطلة نهاية الأسبوع، ما زاد من المخاوف من مزيد من تقليص الإمدادات.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، إن قرار تمديد تخفيضات الإنتاج حتى سبتمبر، والتزام روسيا بخفض الصادرات في الشهر نفسه عززت معنويات السوق وعمق الشعور بالارتفاع في أسعار النفط الخام.

وذكر المحللون أن أسعار النفط الخام لا تزال مدعومة بالقيود على إنتاج «أوبك+»، موضحين أن الاتجاه الصعودي يتماشى مع توقعات بنوك استثمارية دولية بنصف ثان أقوى للنفط مقارنة بالنصف الأول من العام الجاري.

ونقل المحللون عن تقارير دولية تأكيدها، أن مزيدا من الاتجاه الصعودي قد يكون محدودا وقد تتماسك أسعار خام برنت حول مستوى 85 دولارا للبرميل فترة من الوقت نتيجة المخاوف المستمرة بشأن وتيرة تعافي الصين والتساؤلات حول المدة التي ستستمر فيها «أوبك+» في كبح الإنتاج.

وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن أسعار النفط الخام تتلقى دعما قويا من خفض إنتاج «أوبك+»، ما يقيد المعروض في وقت يشهد فيه الطلب تعافيا ملموسا، موضحا أن السعودية قدمت دفعة إضافية للأسعار عندما أعلنت أنها ستمدد تخفيضات الإنتاج الطوعية البالغة مليون برميل يوميا لشهر آخر وهو سبتمبر المقبل.

وأشار إلى أن أسعار النفط الخام استعادت بعض اتجاهها الصعودي وسط توقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سينهي رفع أسعار الفائدة قريبا كما عززت روسيا هذا الاتجاه بالإعلان أنها ستخفض الصادرات في سبتمبر أيضا بمقدار 300 ألف برميل يوميا.

من جانبه، أوضح ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن الإنتاج الأمريكي لم يقم بالزيادات المأمولة ولم يعوض انخفاض إنتاج تحالف «أوبك+»، ما وفر دفعة إضافية للأسعار مع تقلص رقعة النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة حيث انخفضت منصات الحفر للأسبوع الثامن على التوالي إلى أدنى مستوى منذ مارس من العام الماضي.

ولفت إلى أنه رغم انخفاض تكاليف إنتاج النفط في الولايات المتحدة، فإن نمو الإنتاج يتباطأ، ما من شأنه أن يعزز الاتجاه الصعودي للأسعار، مشيرا إلى توقع إدارة معلومات الطاقة أخيرا أن إنتاج النفط الصخري من القرر أن ينخفض هذا الشهر بعد أن بلغ ذروته في يوليو إلى 9.4 مليون برميل في اليوم.

ومن ناحيته، يقول ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن مكاسب أسعار النفط الخام الأسبوعية تتوالى فيما يظل العائق الرئيس للأسعار هو التوقعات الاقتصادية والشكوك فيها لأكبر المستهلكين، مشيرا إلى أن الخوف من الركود في الولايات المتحدة كان يسيطر على المتداولين، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت التوقعات أكثر إشراقا وإيجابية، مما أسهم في ارتفاع الأسعار.

وعد أن تخفيض تصنيف وكالة فيتش للاقتصاد الأمريكي كان مفاجأة سلبية، وبحسب وصف جانيت يلين وزيرة الخزانة، أن التخفيض غير مبرر على الإطلاق وقد تسبب خفض التصنيف في هز الأسواق، ولكن الاقتصاد الأمريكي يعمل بشكل جيد حتى في حالة حدوث ركود.

بدورها، تقول تيتي أولاور مدير التسويق في شركة «سيتا» النيجيرية لتجارة النفط، إن أسعار النفط حصدت مكاسب متتالية على مدار الأسابيع الستة الماضية، حيث ساعد ضعف الدولار إلى جانب خفض الإنتاج في تحالف «أوبك+» على دعم الأسعار، حيث كان المؤثر الأكبر هو التمديد السعودي لتخفيضات الإنتاج للشهر المقبل.

من ناحية أخرى، تراجعت أسعار النفط أمس، بعد موجة ارتفاع طويلة لكنها احتفظت بالدعم من تعهد خفض الإمدادات لشهر آخر.

وسجل الخامان القياسيان برنت وغرب تكساس الأمريكي الأسبوع الماضي مكاسب لسادس أسبوع على التوالي.

وبحلول الساعة 12:56 بتوقيت جرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 68 سنتا إلى 85.56 دولار للبرميل، بينما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 67 سنتا إلى 82.15 دولار للبرميل.

وانخفض الخامان بما يزيد على دولار في وقت سابق من الجلسة.

وقال محللون: إن الأسعار تراجعت بفعل سعي التجار لجني الأرباح. من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 87.95 دولار للبرميل الجمعة مقابل 85.47 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق وإن السلة كسبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 84.88 دولار للبرميل.

112.8 مليار ريال أرباح أرامكو خلال الربع الثاني .. آلية «الأداء» ترفع التوزيعات النقدية لمستوى تاريخي

ماجد الخالدي من الرياض

الاقتصادية

تأثرت أرباح شركة الزيت العربية السعودية، أرامكو السعودية، مع استمرار تراجع أسعار النفط، إلا أن الشركة حققت تدفقات نقدية قوية مع تعزيز المركز المالي لها، إضافة إلى توزيع أرباح نقدية تاريخية للمساهمين والتي شملت آلية جديدة للتوزيع تعتمد على الأداء.

وبحسب رصد وحدة التقارير في «الاقتصادية»، استند إلى البيانات المالية للشركة، هبطت أرباح أرامكو الصافية خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 37.9 في المائة، إلى 112.8 مليار ريال، مسجلة أكبر انخفاض ربعي منذ الربع الثالث من 2020، مسجلة بذلك أدنى أرباح فصلية في عامين.

هذه النتائج جاءت بشكل رئيس مع تراجع متوسط أسعار النفط خلال الفترة بنحو 30 في المائة، لتصل إلى 78.8 دولار للبرميل، مقارنة بنحو 113.2 دولار للبرميل خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

عوامل أثرت في الأرباح

تأثرت نتائج أعمال أرامكو في المقام الأول بأسعار المواد الهيدروكربونية والمنتجات المكررة إضافة إلى الكيميائيات، وحجم الكميات المبيعة.

بحسب بيان الشركة، فإن حالة الغموض التي تحيط بالاقتصاد العالمي أثر في أسعار المنتجات والضغوط على هوامش أرباح منتجات التكرير والكيميائيات.

ورغم تراجع أسعار النفط، إلا أن الشركة ترى أنها تتمتع بمميزات قوية تمكنها من التغلب على تقلبات الأسعار، من خلال التكلفة المنخفضة للإنتاج في قطاع التنقيب والإنتاج والتكامل الاستراتيجي مع قطاع التكرير والكيميائيات.

التدفق النقدي الحر

تراجعت التدفقات النقدية الحرة خلال الربع الثاني 33 في المائة لتصل إلى 86.8 مليار ريال، فيما تجاوزت تلك التدفقات التوزيعات الرئيسة للمساهمين بواقع 119 في المائة.

وأدى استمرار التدفق النقدي إلى انخفاض نسبة مديونية الشركة للفصل العاشر على التوالي لتصل إلى «10.5 في المائة»، مقارنة بنحو 7.9 في المائة للفترة المماثلة من العام السابق.

ونسبة المديونية، هي نسبة إجمالي القروض مخصوما منه النقد وما يماثله، أو إجمالي القروض مخصوما منه النقد وما يماثله مضافا إليه إجمالي حقوق الملكية.

توزيعات تاريخية بفضل الآلية الجديدة

أعلنت أرامكو السعودية في وقت سابق اعتماد آلية لتوزيع الأرباح على مساهميها مرتبطة بالأداء، وذلك إضافة إلى الأرباح الأساسية المستدامة والمتزايدة التي تقوم الشركة بتوزيعها حاليا والتي تنوي المحافظة عليها.

والشركة أعلنت توزيعات أرباح تخص الربع الثاني بقيمة 110.18 مليار ريال شملت 73.16 مليار ريال التوزيعات الأساسية، كذلك 37 مليار ريال التوزيعات المرتبطة بالأداء.

وإجمالي تلك التوزيعات تعد تاريخية للشركة منذ إدراجها في السوق، وهي تزيد 57 في المائة عن توزيعات الفترة المماثلة من العام الماضي.

وبحسب رصد «الاقتصادية» حول الزيادة المتوقعة في توزيعات العام الجاري كاملا، فمن المتوقع أن تزيد بنحو 40 في المائة على العام الماضي بعد الآلية الجديدة.

ووفقا لبيان الشركة، فإنها تستهدف أن تبلغ تلك الأرباح المرتبطة بالأداء ما نسبته 70 في المائة من التدفقات النقدية الحرة لكامل 2022 و2023 مجتمعة، وذلك بعد خصم توزيعات الأرباح الأساسية وأي مبالغ أخرى بما فيها الاستثمارات الخارجية، وتعتزم الشركة توزيع هذه الأرباح على فترة ستة أرباع، تبدأ من الربع الثالث 2023.

وبلغ صافي الدخل خلال النصف الأول من العام الجاري 232.4 مليار ريال.

وأشارت «أرامكو السعودية» إلى أن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بلغت 126.1 مليار ريال في الربع الثاني، و274.7 مليار ريال في النصف الأول، في حين أن التدفقات النقدية الحرة بلغت 86.8 مليار ريال في الربع الثاني، و202.7 مليار ريال في النصف الأول.

من جهته، قال المهندس أمين الناصر رئيس «أرامكو السعودية» وكبير إداريها التنفيذيين، «إن نتائجنا المالية القوية تعكس مرونتنا وقدرتنا على التكيف خلال تقلبات السوق، كما نواصل إظهار قدرتنا على المدى البعيد لتلبية احتياجات العملاء في مختلف أنحاء العالم بمستويات عالية من الموثوقية، وبالنسبة إلى مساهمينا، فإننا نعتزم البدء في توزيع أول أرباح مرتبطة بالأداء في الربع الثالث».

وأضاف الناصر، «تظل نظرتنا على المدى المتوسط إلى البعيد دون تغيير، ومع الانتعاش المتوقع للاقتصاد العالمي على نطاق واسع، إلى جانب النشاط المتزايد في قطاع الطيران، فإن استمرار الاستثمارات في مشاريع الطاقة ستكون ضرورية لحماية أمن الطاقة».

وأكد رئيس أرامكو السعودية مواصلة العمل في أكبر برنامج إنفاق رأسمالي في تاريخ الشركة، بهدف زيادة القدرة على إنتاج النفط الخام والغاز وتوسيع الأعمال في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق من خلال مشاريع البتروكيميائيات، مثل توسعة مصفاة ساتورب بقيمة 41.3 مليار ريال مع شركة توتال إنيرجيز، وذلك مما يعد ضروريا لتلبية الطلب في المستقبل.

وقال، «لا نزال متفائلين بشأن إمكانات التقنيات الجديدة لتقليل الانبعاثات من أعمالنا التشغيلية، وأن شحنات الأمونيا الزرقاء الأخيرة إلى آسيا تسلط الضوء على اهتمام السوق المتزايد بإمكانات حلول الطاقة البديلة منخفضة الكربون».

53 مليار دولار أرباح أكبر 6 شركات طاقة في العالم .. حصة أرامكو 57 % منها

إكرامي عبدالله من الرياض

الاقتصادية

بلغت أرباح أكبر ست شركات طاقة في العالم خلال الربع الثاني 2023 نحو 53 مليار دولار، حصة شركة أرامكو السعودية منها نحو 57 في المائة.

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، استند إلى البيانات المالية للشركات، تفوقت شركة أرامكو السعودية، بشكل هائل، على أكبر خمس شركات طاقة في العالم خلفها خلال الربع الثاني مجتمعة، بـ131 في المائة.

وشركات النفط الخمس، هي: إكسون موبيل، شيفرون «الولايات المتحدة»، توتال «فرنسا»، شل «بريطانيا وهولندا»، وبي بي «بريطانيا».

وبلغ صافي الربح لشركة أرامكو السعودية 30.1 مليار دولار، مقابل 22.9 مليار دولار أرباح الشركات الخمس مجتمعة.

وتوزعت أرباح الشركات الخمس على النحو التالي: 7.9 مليار دولار لشركة إكسون موبيل، و3.1 مليار دولار لشركة شل، و1.8 لشركة بي بي، وستة مليارات دولار لشركة شيفرون، و4.1 مليار دولار لشركة توتال.

وتجاوزت شركة أرامكو السعودية أرباح أقرب منافسيها شركة إكسون موبيل خلال الربع الثاني 282 في المائة. بينما وصل الفارق إلى 1580 في المائة عند مقارنتها بأرباح شركة بي بي.

وجاءت شركة ارامكو السعودية بين الأفضل أداء بين شركات الطاقة العالمية خلال الربع الثاني، حيث كانت من الأقل تأثرا بتراجع أسعار النفط عن مستوياته في الفترة نفسها من 2022.

وتراجعت أرباح «أرامكو السعودية» 38 في المائة إلى 30.1 مليار دولار مقابل 48.4 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتراوحت تراجعات الأرباح لدى بقية الشركات بين 28 في المائة و83 في المائة.

وانخفضت أرباح شركة إكسون موبيل الأمريكية 56 في المائة لتبلغ 7.9 مليار دولار مقابل 17.9 مليار دولار، كما تراجعت أرباح شيفرون الأمريكية 48 في المائة لتصل إلى ستة مليارات دولار مقابل 11.6 مليار دولار.

كما انخفضت أرباح شركة توتال الفرنسية 28 في المائة، لتبلغ 4.1 في المائة مقابل 5.7 في المائة، وهبطت أرباح شركة شل (بريطانية هولندية) 83 في المائة لتبلغ 3.1 مليار دولار مقابل 18 مليار دولار.

كذلك تراجعت أرباح شركة بي بي البريطانية بنسبة 81 في المائة لتسجل 1.8 مليار دولار مقابل 9.3 مليار دولار.

توزيعات «أرامكو» تعادل 1.5 ضعف كبرى شركات الطاقة مجتمعة و6 أضعاف «مايكروسوفت»

إكرامي عبدالله من الرياض

الاقتصادية

جاوزت التوزيعات النقدية لأرامكو السعودية، كافة الشركات المدرجة في العالم خلال الربع الثاني من العام الجاري، لتكون أضخم توزيعات نقدية لأي شركة مدرجة في العالم.

وبلغت التوزيعات النقدية لأرامكو عن الربع الثاني من عام 2023 نحو 110.2 مليار ريال (29.4 مليار دولار)، متفوقة على أكبر شركات العالم توزيعا للأرباح «مايكروسوفت» بنسبة 481 في المائة، أي أن توزيعاتها تقارب ستة أضعاف توزيعات الشركة البالغة نحو 5.06 مليار دولار.

وتفوقت توزيعات «أرامكو» في الربع الثاني 2023 بنسبة 144 في المائة (مرة ونصف) على توزيعات أكبر خمس شركات طاقة في العالم خلفها مجتمعة، البالغة توزيعاتها معا للفترة نفسها 12.06 مليار دولار.

وشركات النفط الخمس هي: إكسون موبيل، شيفرون «الولايات المتحدة»، توتال «فرنسا»، شل «بريطانيا وهولندا»، وبي بي «بريطانيا».

وجاءت توزيعات أرباح الشركات الخمس كما يلي: 3.7 مليار دولار لشركة إكسون موبيل، و2.8 مليار دولار لشركة شيفرون، وملياري دولار لشركة توتال، و2.2 مليار دولار لشركة شل، و1.3 مليار دولار لشركة بي بي.

وتجاوزت شركة أرامكو السعودية الأرباح الموزعة لأقرب منافسيها (شركة إكسون موبيل) خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 695 في المائة. بينما وصل الفارق إلى أكثر من 2200 في المائة عند مقارنتها مع توزيعات أرباح شركة بي بي.

وتعادل توزيعات أرامكو على المساهمين عن الربع الثاني 97.7 في المائة من أرباح الشركة للفترة نفسها البالغة 112.8 مليار ريال.

وسيكون تاريخ الأحقية في 10 سبتمبر المقبل، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم يوم الاستحقاق المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز إيداع الأوراق المالية في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق.

وتتوزع التوزيعات النقدية بين 73.16 مليار ريال (19.5 مليار دولار) توزيعات أساسية بجانب 37.02 مليار ريال (9.9 مليار دولار) توزيعات مرتبطة بالأداء، ليكون الربع الثاني 2023 أول الفصول تطبيقا لسياسة الشركة الخاصة بتوزيع أرباح نقدية مرتبطة بالأداء.

كانت الشركة قد أعلنت سابقا عزمها اعتماد آلية لتوزيع الأرباح مرتبطة بالأداء، وذلك إضافة إلى الأرباح الأساسية المستدامة والمتزايدة، التي تقوم الشركة بتوزيعها حاليا وتنوي المحافظة عليها.

وذكرت أنها تستهدف أن تبلغ تلك الأرباح المرتبطة بالأداء ما نسبته 50 إلى 70 في المائة من التدفقات النقدية الحرة السنوية للمجموعة، وذلك بعد خصم توزيعات الأرباح الأساسية وأي مبالغ أخرى بما فيها الاستثمارات الخارجية، وسيتم تحديد هذه الأرباح مع النتائج السنوية.

وقالت: إن قرار توزيع أي أرباح، بما في ذلك الأرباح المرتبطة بالأداء، خاضع لتقدير مجلس الإدارة المطلق بعد الأخذ في الحسبان المركز المالي للشركة وقدرتها على تمويل التزاماتها بما يشمل خطط النمو الرأسمالي، وفقا لسياسة الشركة لتوزيع

الأرباح.
وأشارت الشركة إلى أنها تعتزم توزيع الأرباح المرتبطة بالأداء بشكل ربعي.

مصر .. إنتاج الغاز الطبيعي يتراجع إلى أدنى مستوى في 3 أعوام

الاقتصادية

أظهرت أرقام صادرة عن مبادرة بيانات المنظمات المشتركة «جودي» تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في مصر إلى أدنى مستوى في ثلاثة أعوام خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2023، ما أثار تساؤلات حول جهود الدولة الرامية إلى التحول إلى مركز إقليمي للطاقة.

ووفقا لـ«رويترز» تعاني البلاد حاليا نقصا في الطاقة في وقت أدت فيه موجة الحر إلى زيادة الطلب على وسائل التبريد.

وانخفض إنتاج الغاز الطبيعي من يناير إلى مايو بواقع 9 في المائة على أساس سنوي و12 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

وتواجه مصر طلبا متزايدا على الغاز من سكانها البالغ عددهم 105 ملايين نسمة، كما أنها تسعى للعب دور في تزويد المنطقة بالغاز من خلال بيع إنتاجها من الغاز وإعادة تصديره في شكل غاز طبيعي مسال إلى دول الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا.

وتلقت السوق المصرية دعما بعد اكتشاف شركة إيني الإيطالية لحقل ظهر العملاق للغاز في عام 2015. لكن منذ ذلك الحين تقلص عدد الاكتشافات الكبيرة.

وقالت الحكومة الشهر الماضي إن إنتاج حقل ظهر بلغ 2.3 مليار قدم مكعب يوميا، انخفاضا من 2.7 مليار قدم مكعب يوميا في 2019. وقال محللون ومصدر في قطاع الغاز، إن الإنتاج تقلص بسبب مشكلات تتعلق بتسرب المياه في حقل ظهر الذي تقدر احتياطياته من الغاز بنحو 30 تريليون قدم مكعب وتبلغ قدرته الإنتاجية 3.2 مليار قدم مكعب يوميا.

وقال أولوميد أجايي، كبير محللي الغاز الطبيعي المسال في بورصة لندن، «سيكون لانخفاض الإنتاج من الحقل تأثير ملحوظ في إنتاج الغاز إذ يوفر الحقل نحو 40 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز في البلاد».

ونفت كل من إيني والحكومة المصرية الأسبوع الماضي وجود مشكلات في إنتاج حقل ظهر. وتقول الحكومة إنه يجري حاليا حفر البئر رقم 20 في حقل ظهر.

وأعلنت الحكومة في يوليو تدشين برنامج تصل قيمته إلى 1.8 مليار دولار لحفر آبار للتنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط ودلتا النيل، واستكشاف حقل نرجس البحري الذي يتوقع أن يصل حجم احتياطياته إلى نحو 2.5 تريليون قدم مكعب.

وخفضت وكالة فيتش في يوليو توقعاتها لإنتاج الغاز في مصر عام 2023 بواقع 4 في المائة بعد أن توقعت في وقت سابق ارتفاعه 1 في المائة على أساس سنوي.

وعزت الوكالة قرارها إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات النضوب في الحقول الحالية.

وقال سياماك أديبي من شركة «إف.جي.إي» الاستشارية إن هذا يشمل انخفاض الإنتاج من حقول الصحراء الغربية وحقول غرب الدلتا بالمياه العميقة والحقول البرية في دلتا النيل.

وأثار انقطاع التيار الكهربائي هذا الصيف أيضا تساؤلات حول إمدادات الغاز، التي مثلت 77 في المائة من توليد الكهرباء في مصر عام 2022، حسبما ذكرت شركة «بي.إم.آي ريسيرش» للأبحاث.

وأعلنت الحكومة المصرية عام 2022 قرارا بترشيد استخدام الكهرباء حتى تتمكن من تصدير مزيد من الغاز لكنها قالت

الشهر الماضي إنها ستوقف الصادرات حتى الخريف لتلبية الطلب المحلي.
وقالت ليراتو مونيسا كبيرة محللي الطاقة والطاقة المتجددة لدى بي.إم.آي «أدى ترشيد الغاز للتصدير، مع زيادة الطلب على الكهرباء ونقص الغاز إلى انقطاعات الكهرباء في مصر».

«سيمنس إنيرجي» تراجع استراتيجيتها لقطاع طاقة الرياح بعد خسائر قياسية الاقتصادية

قالت مصادر مطلعة إن شركة معدات الطاقة الألمانية سيمنس إنيرجي أطلقت عملية مراجعة استراتيجية لقطاع طاقة الرياح لديها بعد أن أدت مشكلات القطاع إلى تسجيل خسائر صافية خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي بقيمة 2.9 مليار يورو (3.2 مليار دولار) في حين تتوقع الشركة خسائر صافية خلال العام المالي ككل. وذكرت وكالة «بلومبيرج» أن التوقعات الجديدة أسوأ كثيرا من توقعاتها السابقة التي كانت تشير إلى خسائر صافية بقيمة مليار يورو، لتكشف عن أحدث تعثر للشركة الألمانية التي تعاني مشكلات فنية في بعض مشاريعها وعدم تحقيق أرباح من مشاريعها أخرى في مجال طاقة الرياح.وقال يوشن إيكولت رئيس شركة سيمنس جاميسا للطاقة المتجددة وهي قطاع طاقة الرياح في شركة سيمنس إنيرجي، من غير المحتمل أن تتكرر المشكلات الفنية التي يمكن أن تظهر في توربينات محطات الرياح الساحلية في بعض الشفرات الدوارة والحوامل الرئيسة في منصتين، على نطاق واسع مجددا.

يأتي ذلك في حين أعلنت سيمنس إنيرجي أمس، تسجيل خسائر صافية بقيمة 2.9 مليار يورو (3.2 مليار دولار) خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي، وهي الأكبر منذ أسست الشركة في 2020 عقب فصلها عن مجموعة سيمنس الصناعية الألمانية العملاقة. جاءت النتائج المخيبة للآمال نتيجة ضعف أداء شركة صناعة توربينات طاقة الرياح سيمنس جاميسا والآثار السلبية للضرائب. كما تتوقع الشركة الموجود مقرها في مدينة ميونيخ الألمانية تسجيل خسائر قياسية بقيمة 4.5 مليار يورو خلال العام المالي الجاري الذي ينتهي في 30 سبتمبر المقبل. وظهرت مشكلات جديدة بالنسبة للشركة في يونيو الماضي في شركة جاميسا، التي أعلنت في ذلك الوقت أن زيادة معدلات فشل مكونات توربينات طاقة الرياح ستؤثر بشدة في نتائج الشركة. وكشفت سيمنس إنيرجي مزيدا من التفاصيل، مشيرة إلى توقع وصول تكلفة الإصلاحات وعمليات الإحلال الضرورية في محطات طاقة الرياح الساحلية المعيبة إلى 1.6 مليار يورو. وقال كريستيان بروش الرئيس التنفيذي لشركة سيمنس إنيرجي «نتائجنا في الربع الثالث، تظهر التحديات التي تواجه سيمنس جاميسا. الأداء القوي لمجالات عملنا الأخرى، يعطيني الثقة في قدرة الشركة على إعادة أعمالها للوقوف على أقدامها».

في الوقت نفسه زادت إيرادات سيمنس إنيرجي بنسبة 8 في المائة سنويا إلى 7.5 مليار يورو.

مصر والسعودية للاستحواذ على ثلث سوق الهيدروجين الأخضر في أوروبا وآسيا

القاهرة: صبري ناجح

الشرق الأوسط

دعا رئيس مجلس إدارة شركة «هيدروجين مصر» المهندس خالد نجيب، مصر والسعودية لوضع أسس سوق الهيدروجين في المنطقة، لضمان حصة سوقية مؤثرة في هذا القطاع الواعد، في ظل الاهتمام الأوروبي باستيراد الطاقة من القاهرة واعتماد آسيا على طاقة الرياض.

وقال نجيب في تصريحات خاصة لـ«الشرق الأوسط»، إن تكامل مصر والسعودية في أسواق الهيدروجين يضمن تقريبا ثلث الحصة السوقية في السوق الأوروبية والآسيوية، بما يصل إلى 50 - 100 مليار دولار سنوياً، خلال مدة تتراوح بين 3 و5 سنوات.

في عام 2020، تم تقييم سوق الهيدروجين العالمية بنحو 150 مليار دولار، وسط توقعات ببلوغها 600 مليار دولار بحلول عام 2050. في حين قيمها رئيس «هيدروجين مصر» عند 200 إلى 300 مليار دولار حالياً.

يرى نجيب أن مصر تمتلك استدامة لإنتاج الطاقة المتجددة، من خلال الشمس والهواء، فضلا عن البنية التحتية والموانئ والقرب الجغرافي من أوروبا والطاقة البشرية، مما يقلل من تكاليف إنتاج الهيدروجين، مشيرا هنا إلى أن أوروبا تحتاج سنوياً إلى 20 مليون طن من الهيدروجين الأخضر، تستورد منها 10 ملايين طن على الأقل من خارج دول الاتحاد الأوروبي، وفق آخر الدراسات الأوروبية.

كما يرى أن السعودية تمتلك أيضاً الشمس والهواء، والبنية التحتية والموانئ والقرب الجغرافي من دول آسيا، بالإضافة إلى الوقود الأحفوري، الذي يعد مكونا مهما لإنتاج الهيدروجين، مما يجعلها العميل المفضل لآسيا لشراء الهيدروجين الأخضر.

و«بالنظر إلى أن سوق الهيدروجين الأخضر، ناشئة وواعدة في الوقت نفسه، فإن تكامل دولتين بحجم مصر والسعودية في هذا القطاع، يضمن حصة مؤثرة في هذه السوق، ويعطي زخما للاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم لإنتاج الهيدروجين الأخضر»؛ وفق نجيب.

وقال: «التكامل بين الدولتين يقلل من أي تداعيات مستقبلية قد تطرأ نتيجة التغير المناخي»، غير أنه أشار في هذا الصدد، إلى عدم وجود مقاييس موحدة أو أب شرعي يحكم سوق الهيدروجين الأخضر حتى الآن، مثل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) التي تنظم سوق النفط حول العالم، وهو ما «يستوجب التكامل بين مصر والسعودية من أجل تبني هذا

القطاع الواعد في المنطقة».

وأشار إلى أن الولايات المتحدة أعلنت عن حوافز كبيرة لمن يستثمر في الطاقة المتجددة على أراضيها، وأوروبا خلصت دراساتها إلى أن السوق الأوروبية تحتاج إلى 10 ملايين طن هيدروجين أخضر وأمونيا خضراء بمواصفات محددة، وتساءل هنا: «لماذا لا تضع مصر والسعودية السياسات والمواصفات الفنية وطرق الإنتاج والتخزين، ومن هنا سيكون من حقهما المشاركة في التسعير».

وأكد على أن «التكاتف بين مصر والسعودية يضمن أكبر حصة في سوق الهيدروجين الأخضر. وسيتكون محور طاقة جديد في 3 قارات، أفريقيا وآسيا وأوروبا، تقوده مصر والسعودية».

ودعا هنا الدولتين، مصر والسعودية، إلى تعزيز وسائل النقل لخدمة القطاع مستقبلا، والاستثمار في إنشاء أنابيب تربط بين مصر والسعودية ودول أوروبية، وأخرى آسيوية، لنقل الهيدروجين من خلالها، فضلا عن الاستثمار في تكنولوجيا إنتاج الهيدروجين. وقال: «أدعو السعودية للاستثمار في تكنولوجيا نقل الأمونيا الخضراء والهيدروجين... والبنية التحتية، والاهتمام بالدراسات حول الهيدروجين المزوج بالوقود (LOHC)».

يشهد قطاع الطاقة في السعودية استثمارات بقيمة 8.5 مليار دولار لتطوير أكبر منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر عالمياً. وتعمل شركة «نيوم للهيدروجين الأخضر» على تطوير وتنفيذ مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، وتعد الشركة ثمرة تعاون بين «أكوا باور» و«إير برودكتس» و«نيوم»، ومن المتوقع أن يبدأ المشروع بإنتاج الهيدروجين الأخضر المستمد بنسبة 100 من الطاقة النظيفة بحلول عام 2026.

التحرك المصري

يرى نجيب أن مصر تتحرك بخطوات ثابتة لضمان حصة مؤثرة في أسواق الهيدروجين الأوروبية، من خلال الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها منذ مؤتمر الأطراف المعني بالمناخ «كوب 27» نوفمبر (تشرين الثاني) 2022 وحتى الآن، وتوقع أن «تحصل مصر على 5 مليارات دولار سنوياً من سوق الهيدروجين الأوروبية خلال الـ5 سنوات المقبلة. وهذا سيناريو متحفظ».

وتستهدف مصر إنتاج 5 ملايين و800 ألف طن سنويا بحلول 2024، على أن يخصص 3 ملايين و800 ألف طن للتصدير سنويا، وهو ما يمثل 5 في المائة من سوق الهيدروجين الأخضر في العالم.

وقال نجيب إن «أوروبا بدأت تجهيز موانئ بالفعل لاستقبال شحنات الهيدروجين مستقبلا، مثل موانئ نوتردام وأمستردام وهامبورغ»، مشيرا إلى أن بعض الدول الأوروبية مثل «ألمانيا أنشأت مفهوما جديدا بعد أزمة الطاقة سمي (دبلوماسية الهيدروجين)، وهو معني بتوقيع اتفاقيات مع الحكومات والشركات من خارج الدولة لضمان استدامة الطاقة مستقبلا، وأنشأت أيضا (هيدروجين بنك)، حتى تدعم المشروعات في الدول التي توقع معها الاتفاقيات». وأضاف «لا يوجد بديل

لأوروبا... الهيدروجين هو الحل للحد من الاعتماد على الغاز الروسي».

رئيس أرامكو: ستمضي الأمور في حقل الدرة كما هو مخطط مع الكويت

الوطن

أكد رئيس شركة «أرامكو» السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين بن حسن الناصر، أن «الأمور المتعلقة بحقل الدرة للغاز ستمضي كما هو مخطط لها مع الكويت».

جاءت تصريحات أمين الناصر في مؤتمر صحفي خلال إعلان «أرامكو» نتائجها بالربع الثاني والنصف الأول من 2023.

ملكية مشتركة للمملكة والكويت

أعلنت السعودية، الأربعاء الماضي، أنها والكويت «تجددان تأكيد أن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين البلدين فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة».

وذكرت وزارة الخارجية في بيان: «السعودية والكويت تجددان دعواتهما السابقة والمتكررة إلى إيران، للتفاوض حول الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة مع السعودية والكويت كطرف تفاوضي واحد، وإيران كطرف آخر، وفقا لأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار»، وفقا لوكالة الأنباء السعودية (واس).

بينما أعلنت إيران، الأحد الماضي، تمسكها بـ«حقوقها» في حقل الدرة، بحسب مزاعمها.

نتائج مالية قوية

قال الناصر في تصريحاته حول أرامكو: «نتائجنا المالية القوية تعكس مرونتنا وقدرتنا على التكيف خلال تقلبات السوق. كما نواصل إظهار قدرتنا على المدى البعيد لتلبية احتياجات العملاء في مختلف أنحاء العالم بمستويات عالية من الموثوقية. وبالنسبة لمساهمينا، فإننا نعتزم البدء في توزيع أول أرباح مرتبطة بالأداء في الربع الثالث».

وأكد الناصر «مواصلة العمل في أكبر برنامج إنفاقٍ رأسمالي في تاريخ الشركة، بهدف زيادة القدرة على إنتاج النفط الخام والغاز، وتوسيع الأعمال في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق من خلال مشاريع البتروكيميائيات مثل توسعة مصفاة «ساتورب» بقيمة 41.3 مليار ريال مع شركة «توتال إنيرجيز»، مما يُعد ضروريًا لتلبية الطلب في المستقبل».

أنس الحجي: الصين تقتنص صدارة طاقة التكرير عالميًا من أميركا.. وتدير علاقاتها بتوازن

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الصين أصبحت صاحبة أكبر طاقة تكريرية في العالم، وتجاوزت الولايات المتحدة، التي سيطرت على هذا المركز خلال 80 عامًا.

وأضاف الحجي، في حلقة جديدة من برنامجه «أنسيات الطاقة»، قدّمها بمساحات تويتر، تحت عنوان «هل تنافس روسيا السعودية ودول الخليج في الصين؟»، أن بكين تخطط على المدى الطويل، إذ إنها تركّز في أعمالها على المديين المتوسط والطويل، وتحافظ على التوازن في علاقاتها، سواء تجاريًا أو سياسيًا.

وأوضح أن الصين -وهي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم وأكبر مستورد للنفط الخليجي- في هذا الجانب المتوازن، تختلف عن الهند تمامًا، إذ إن السياسة الهندية تعاني تخبّطًا كبيرًا، وأبرز الأمثلة على ذلك خبر زيادة الضرائب على الصادرات النفطية هناك.

وتابع: «هذا الخبر يقود إلى آخر مهم، وهو أن حكومة سوناك البريطانية تحاول العودة للاستثمار والتنقيب في بحر الشمال، بعد محاربة شديدة من الحكومات السابقة بسبب سياسات التغير المناخي، الآن تريد أن تعود، لأنهم أدركوا تمامًا أن أزمة الطاقة الأوروبية كانت مدمرة، ومات عدد كبير من الناس في الشتاء الماضي بسببها».

ولفت إلى أن «هذه الأزمة ستتكرر كل عام، لذلك من الواضح أنهم يبحثون عن مصادر محلية، وعليهم العودة إلى بحر الشمال، ولكن كما هي الحكومة الهندية -ولا أقصد هنا أن الحاكم هندي أو من أصول هندية- إذ هناك تخبّط في السياسات البريطانية بشكل كبير».

الاستثمار في الصين والهند

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن هناك إشكالًا فيما يخصّ الهند، فالوضع في نيودلهي غير مشجع على الاستثمار على الإطلاق، بسبب تغيير القوانين والسياسات، بجانب حدّة الوطنية عند الحزب الحاكم، الذي ينظر لكل من يحاول الانتفاع بأيّ استثمار على أنه عدو.

وأضاف أن هذا يحدث الآن في بريطانيا، التي شهدت تخبطًا في السياسات عندما ارتفعت الأسعار فرضت حكومة سوناك ضرائب إضافية على أرباح الشركات، فانسحبت الشركات وحولت استثماراتها إلى مكان آخر، متابعًا: «فالقضية هنا أن

الشركات عندما تريد الاستثمار تريد بيئة قانونية مستقرة».

وبالنسبة للصين، أوضح أن الملاحظة الأولى التي يجب ذكرها، عند الحديث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب على النفط، أنه -تاريخيًا- كان هناك ارتباط كبير بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب على النفط في كل البلاد المتقدمة والناجحة.

وتابع الدكتور أنس الحجي: «لكن مع الزمن -خاصة في الدول المتقدمة- ضعفت هذه العلاقة، بسبب أن هذه البلاد نقلت مصانعها لدول أخرى مثل الصين والهند، وركّزت على قطاع الخدمات الذي يستهلك طاقة أقلّ، ومن ثم ضعفت العلاقة بين الطلب على الطاقة بشكل عام من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى».

وأكد أن هذه ليست الحالة في الدول أو اقتصادات الدول الناشئة عمومًا، إذ هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط، كما رأينا في الصين والهند ودول أخرى تاريخيًا، إلّا أن هذه العلاقة منذ 2018 حتى الآن بدأت تضعف نسبيًا، أي إنها ما زالت قوية، ولكنها أضعف من قبل.

وأرجع الحجي ذلك إلى استقرار الاقتصاد الصيني من ناحية تقسيم القطاعات ونمو قطاع الخدمات بشكل كبير، مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة في الاستعمال وتطور التكنولوجيا، إذ تحسَّن الاستعمال بشكل كبير، ومن هذا التحسّن -بالطبع- محركات سيارات وغيرها.

وأشار إلى أنه لا يمكن لأيّ شخص أن يقتنع بأن الطلب العالمي على النفط اقترب من ذروته، مثلما قالت شركة النفط البريطانية «بي بي» وبنوك ومؤسسات استشارية، إن الطلب بلغ ذروته في 2019، وكان حينها في حدود 100 مليون برميل.

ويوضح الجدول التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، توقعات الطلب العالمي على النفط والمعروض في 2024:

توقعات الطلب العالمي على النفط والمعروض في 2024

الطاقة ATTAQA

مليون برميل يوميًا

	منظمة أوبك	وكالة الطاقة الدولية	إدارة معلومات الطاقة الأميركية
نمو الطلب العالمي	2.25	1.15	1.64
إجمالي الطلب العالمي	104.25	103.23	102.80
نمو المعروض من خارج أوبك	1.39	1.18	0.96
إجمالي المعروض من خارج أوبك	68.53	68.51	68.62

OPEC, IEA, EIA, 2023 & Attaqa, 2023

@Attaqat Attaqat SM attaqat.net

الآن، وفق أنس الحجي، فإن التوقعات تشير إلى أن الطلب في نهاية 2024 سيكون في حدود 105 ملايين برميل، أي هناك فارق 5 ملايين برميل عن الذروة التي سبق الحديث عنها، مضيفًا: « الغريب في الأمر أن هناك توقعات من 2018 بأن يصل الطلب العالمي إلى 105 ملايين في 2028، والآن سنبلغ ذلك مبكرًا بنحو 4 سنوات عن الوقت المتوقع».

السيارات الكهربائية ونمو الطلب على النفط

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن فكرة قضاء السيارات الكهربائية على النمو الطلب على النفط غير صحيحة، موضحًا أن الحديث عن السيارة الكهربائية أصبح ذا شجون، بسبب كمّ المعلومات الخاطئة التي تُنشر في كل مكان، إذ إن أيّ معلومات عنها تنشرها وسائل الإعلام بسرعة، وغالبًا في الصفحات الأولى.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «الغريب أن التقارير ربع السنوية لشركات السيارات نُشرت خلال الأسبوعين الماضيين، فنشرت وسائل الإعلام كل شيء يمكن نشره.. فعندما ترصد تقريرًا لشركة سيارات هناك نمو المبيعات، الذي يُكتب عادةً على شكل أرقام، أي نقول: زادت المبيعات من 120 ألفًا إلى 140 ألف سيارة، أي هناك زيادة 20 ألف سيارة، ونذكر نسبة الزيادة، ولكن ما تنشره وسائل الإعلام هي النِّسب فقط، ولا تنشر الأرقام».

وفسّر الدكتور أنس الحجي هذه التصرفات من جانب وسائل الإعلام بأنها تعكس تحيُّزهم، إذ يريدون إقناع القارئ بأن المبيعات زادت 58% أو 150%، ليعطوه شعورًا بأنه الوحيد الذي لم يشترِ سيارة كهربائية، بينما كل الناس اشتروها.

وأوضح أن السيارات المبيعة في أميركا، رغم كل الدعم الكبير للسيارات الكهربائية، خفضت الطلب على النفط بمقدار 600 برميل يوميًا فقط، وهو ما يعادل إنتاج بئر واحدة في شمال تكساس، إذ تنتج الآبار هناك بين 600 و1000 برميل يوميًا، وهناك طبعًا مئات الألوف من الآبار في الولايات المتحدة.

ولفت إلى أن الفكرة الرئيسة هنا أن هناك ارتباطًا بين نمو الاقتصاد الصيني والطلب على النفط، ولكن هذا الارتباط بدأ ينخفض منذ عام 2018 بسبب زيادة حجم الاقتصاد الخدمي في الاقتصاد الصيني، منذ بداية العام، لا سيما أن 2022 شهد إغلاقات تامة هناك خفضت الطلب على النفط بشكل كبير، ولكن هذه الإغلاقات انتهت مع بداية العام الحالي 2023.

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حجم الطلب على النفط في الصين خلال المدة بين 2012 و2023:

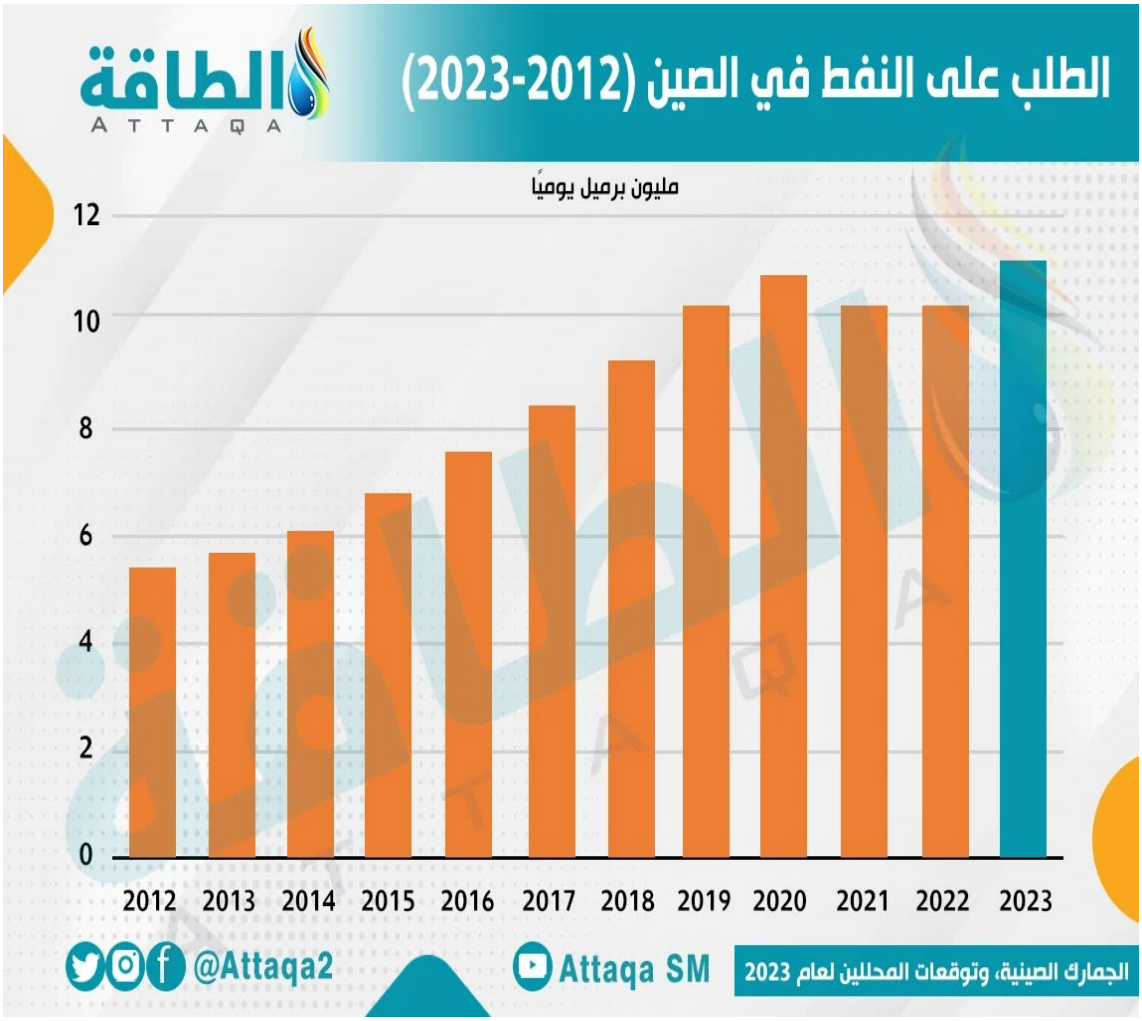

وتابع الدكتور أنس الحجي: «أغلب الخبراء والمحللين توقّعوا نموًا كبيرًا لاقتصاد بكين، ومن ثم نموًا كبيرًا في الطلب على النفط، وبعده ترتفع أسعار النفط»، ولكنه تساءل: لماذا فشل أغلب الخبراء والمحللين بمعرفة الوضع في الصين؟.

وأشار إلى وجود مشكلات عديدة، ولكن أهم ما يجب الانتباه له أن هناك فارقًا بين استهلاك النفط والطلب على النفط، أي ما تستورده الدولة وما تستهلكه، وهو ما لن ينتبه له الخبراء، لأنهم رأوا أن هناك زيادة كبيرة في واردات الصين من النفط، ومن ثم استنتجوا أن الطلب على النفط في زيادة كبيرة.

أسعار النفط الروسي إلى الهند تسجل مفاجأة.. وهذا موقف السعودية والعراق

أسماء السعداوي

الطاقة

سجلت أسعار النفط الروسي إلى الهند انخفاضًا قياسيًا خلال يونيو/حزيران الماضي، يعد الأكبر منذ اندلاع شرارة الحرب الروسية الأوكرانية في أواخر شهر فبراير/شباط من العام الماضي (2022).

وكشفت وزارة التجارة والصناعة الهندية أن متوسط تكلفة برميل النفط الروسي المصدَّر إلى الهند خلال شهر يونيو/حزيران، بلغ 68.17 دولارًا، بانخفاض عن 70.17 دولارًا في مايو/أيار، و100.48 قبل عام، بحسب تقرير نشرته وكالة بلومبرغ، الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ورغم أن أسعار النفط الروسي إلى الهند المذكورة هي الأدنى منذ بدء غزو أوكرانيا قبل عام ونصف، فإنه يفوق السقف السعري الغربي على موسكو، بهدف تجفيف منابع تمويل الحرب.

وفرض الغرب سقفًا سعريًا على أسعار النفط الروسي في نهاية العام الماضي 2022، عند 60 دولارًا للبرميل، ثم تبعه سقف سعري لمشتقات الخام الروسية الأعلى سعرًا، مثل الديزل والبنزين، عند 100 دولار للبرميل الواحد، والأقلّ سعرًا عند 45 دولارًا.

تراجع أسعار النفط الروسي إلى الهند

عادةً ما تجرى عمليات شراء الهند للنفط الروسي على أساس التسليم، بحيث يكون سعر البرميل شاملًا تكلفة الشحن والتأمين وكل النفقات الأخرى، كما يكون البائع مسؤولًا عن الترتيبات اللوجستية والمخاطر المتعلقة بنقل النفط الخام، سواء كان سعر الشحنة أقلّ أو أعلى من السقف السعري.

وأصبحت الهند -التي تستورد 88% من احتياجاتها من النفط الخام من الخارج- أكبر مشترٍ للنفط الروسي خلال العام الماضي (2022)، وتضاعف حجم وارداتها بمقدار 22 مرة.

وفتحت الخصومات على أسعار النفط الروسي إلى الهند شهية نيودلهي للاستزادة منه، رغم أنه كان أقلّ جاذبية قبل الحرب.

في السياق نفسه، قال وزير النفط الهندي، هارديب سينغ، يوم الجمعة 4 أغسطس/آب 2023، إن الخصومات على

أسعار النفط الروسي إلى الهند تقلّصت، دون توضيح مزيد من التفاصيل.

بينما ارتفعت أسعار النفط العالمية في الأسابيع الأخيرة، بعد تعهّد السعودية وروسيا بخفض الإنتاج.

كانت السعودية قد فاجأت الأسواق العالمية بقرار خفض الإنتاج، بمقدار مليون برميل يوميًا، بدءًا من يوليو/تموز المقبل (2023).

جاء ذلك، بالإضافة إلى خفض طوعي آخر بدأت تنفيذه السعودية و8 دول أخرى في مايو/أيار 2023، بإجمالي 1.66 مليون برميل يوميًا، ثم أعلنت تمديده حتى نهاية عام 2024 المقبل.

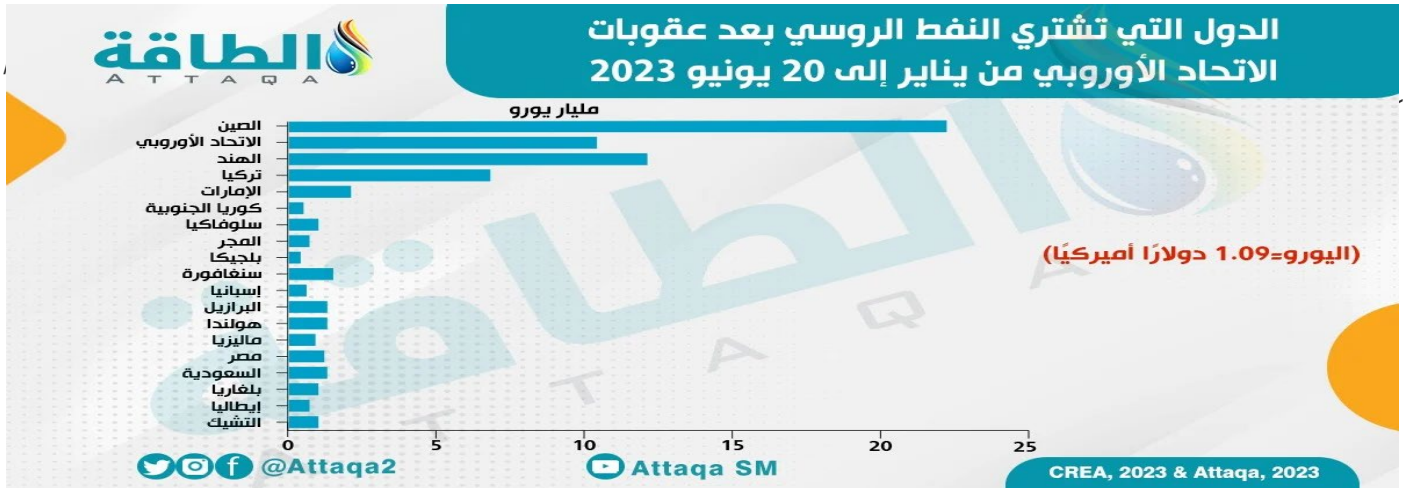

النفط السعودي والعراقي

على صعيد آخر، بلغ متوسط سعر النفط العراقي إلى الهند خلال شهر يونيو/حزيران 67.10 دولارات، في حين بلغ سعر برميل النفط السعودي إلى الهند 81.78 دولارًا، بحسب البيانات الحكومية.

وتجاوزت واردات الهند من النفط الروسي، في مايو/أيار 2023، التدفقات المجمعة من السعودية والعراق والإمارات والولايات المتحدة، وفق بيانات تعقّب ناقلات النفط الصادرة عن شركة فورتكسا.

واستوردت الهند 1.95 مليون برميل يوميًا من النفط الروسي، بزيادة 15% عن مستويات شهر أبريل/نيسان السابق، حسب تقرير نشرته صحيفة «ذا إيكونوميك تايمز» (economic times)، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وفي مايو/أيار 2023، شكّل النفط الروسي 42% من إجمالي واردات الهند النفطية، وهي أعلى حصة لدولة منفردة تشهدها الصناعة في السنوات الأخيرة.

جاء ارتفاع حصة النفط الروسي في واردات الهند على حساب مزوّدَيها التقليديين العراق والسعودية، اللذين كانا أكبر

المورّدين خلال العقد الماضي.

وبلغت صادرات النفط العراقي إلى الهند في مايو/أيار 0.83 مليون برميل يوميًا، في حين صدرت الإمارات 203 آلاف برميل يوميًا، واستوردت نيودلهي 138 ألف برميل من النفط الأميركي.

وانخفض حجم شحنات النفط السعودي للهند إلى 560 ألف طن في مايو/أيار 2023، وهو أدنى مستوى له منذ فبراير/شباط 2021، وفق بيانات شركة فورتيكسا.

شكراً